

* المقدمة *

تميز اليمنيون منذ القدم بحرصهم الشديد على إنتهاج حياة الديمقراطية القائمة على مبدأ الشورى في الحكم . وشهد لهم بذلك القرآن الكريم في قول المولى عز وجل على لسان الملكة بلقيس :
(يا أيها الملؤ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) صدق الله العظيم

وما أن تغيب الشورى عن الحكم نتيجة مستعمر بغيض أو حاكم مستبد حتى ينتفض اليمنيون باحثين عن ضالتهم التي فيها عزهم وضمان حقوقهم وحررياتهم .

إذ أن النضال الطويل والتضحيات الجسام التي قدمها اليمنيون خلال مراحل النضال الوطني . قد توجت بقيام الثورة اليمنية الخالدة سبتمبر وأكتوبر . والتي شكلت منعطفاً تاريخياً في حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وأفسحت المجال أمام الإبداعات الخلاقة للإنسان اليمني ليربط ماضيه الحضاري العريق بحاضره المشرق الوضاء ويرسم ملامح المستقبل الحديث لبناء الوطن وممارسة الديمقراطية الشورية المتميزة التي تتجسد من خلال هذه المجالس البرلمانية التي نتناولها في هذا الكتاب الوثائقي الذي يعد أول عمل وثائقي يتناول التجارب البرلمانية اليمنية خلال ثلاثة عقود من الزمن . وإن كانت مسيرة الثورة اليمنية قد أحدثت نقلة نوعية في العمل الديمقراطي والبرلماني في بلادنا فإن إعادة تحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية الفتية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م بزعامة رائد المسيرة الوحوية الديمقراطية الأخ المناضل/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد عزز العمل الديمقراطي البرلماني وجعله أكثر تميزاً .

وحرصاً من هيئة رئاسة مجلس النواب على توثيق تجربة المجالس البرلمانية في الشطرين قبل الوحدة مع تجربة المجالس البرلمانية في ظل الجمهورية اليمنية فقد تم جمعها في هذا الكتاب الوثائقي ليكون في متناول الباحثين والمهتمين في هذا المجال .

على أن هذا الكتاب لا يهدف بصورة مباشرة إلى تناول تطور المجالس البرلمانية بالبحث والتحليل وإبراز أوجه القوة أو الضعف في كل مجلس إلا أن الباحث أو المهتم يمكنه إستقراء الكثير من الإستخلاصات والنائج من خلال المادة التاريخية والدستورية والتشريعية التي قدمها الكتاب والذي تم التركيز فيه بشكل أساسي على الظروف التاريخية والأوضاع السياسية والأنظمة الدستورية التي نشأ في ظلها كل مجلس وكيفية تشكيله ومهامه وأبرز إنجازاته .

ويتضمن الكتاب ثلاثة أقسام ٠٠ يتناول القسم الأول المجالس البرلمانية في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً وعددها أربعة مجالس (المجلس الوطني ٦٩ - ١٩٧٠م ، (مجلس الشورى ٧١ - ١٩٧٥م) ، (مجلس الشعب التأسيسي ٧٨ - ١٩٨٨م) (مجلس الشورى ٨٨ - ١٩٩٠م) . ويتناول القسم الثاني : المجالس البرلمانية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً ، وعددها ثلاثة مجالس (مجلس الشعب الأعلى المؤقت ٧١ - ١٩٧٨م) ، (مجلس الشعب الأعلى ٧٨ - ١٩٨٦م) ، (مجلس الشعب الأعلى ٨٦ - ١٩٩٠م) .

أما القسم الثالث فيتناول المجالس البرلمانية في الجمهورية اليمنية ، وعددها ثلاثة مجالس هي(مجلس النواب الانتقالي ٩٠ - ١٩٩٣م) ، (مجلس النواب ٩٣ - ١٩٩٧م) (مجلس النواب ١٩٩٧م) وقد تم الإشارة فقط الى تكوين هذا المجلس وأجهزته ومهامه وصلاحياته الدستورية باعتبار أنه لم يمض على انتخابه سوى أقل من ربع مدته الدستورية .

وختاماً نشير الى أن البعض ممن له إطلاع على تجارب أي من المجالس البرلمانية قد يرى أن جوانب من هذه التجارب لم يتم تناولها بشكل مفصل، أو أن أوجه قصور قد شابته بعض محتويات الكتاب إلا أنه يمكن القول ان ذلك قد يرجع إلى ضيق الفترة الزمنية التي أعد خلالها هذا الكتاب وعدم توفر بعض الوثائق والبيانات خصوصاً المتعلقة بمجالس الشعب الأعلى ، والمجلس الوطني ومجلس الشورى ٧١-١٩٧٥م .

بالإضافة الى أن أي جهد بشري بهذا الحجم والأهمية لا يشك أحد في إمكان خلوه من وجه أو أكثر من أوجه القصور .

راجين من الله التوفيق والسداد ،،،

هيئة رئاسة المجلس

القسم الأول

المجالس البرلمانية

في

الجمهورية العربية اليمنية « سابقاً »

١٩٦٩م - ١٩٩٠م

الفصل الأول: المجلس الوطني ٦٩ - ١٩٧١م

الفصل الثاني: مجلس الشورى ٧١ - ١٩٧٥م

الفصل الثالث: مجلس الشعب التأسيسي ٧٨ - ١٩٨٨م

الفصل الرابع: مجلس الشورى ٨٨ - ١٩٩٠م

الفصل الأول المجلس الوطني (١٩٦٩ - ١٩٧١م)

مدخل :-

مثلت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م نهاية لمرحلة مظلمة وبداية لمرحلة جديدة مشرقة في حياة أبناء الشعب اليمني . وجسدت أهداف الثورة تطلعات وآمال وطموحات الجماهير اليمنية .. التي عانت من الظلم والحرمان والحكم الفردي الإستبدادي وناضلت وقدمت التضحيات الجسام في سبيل الحرية والحياة الكريمة وممارسة حقوقها الطبيعية في الحياة السياسية والإجتماعية وبناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على العدل والحرية والمساواة والمشاركة الديمقراطية الشورية .

ولهذا جاء أول دستور مؤقت بعد الثورة مباشرة في ١٧ / أبريل ١٩٦٣م متضمناً نصاً واضحاً يؤكد مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وإعتباره مصدر جميع السلطات في الدولة إلا أنه وبسبب الظروف التي أعقبت قيام الثورة لم يشر الدستور المؤقت الأول إلى إنشاء مجلس تشريعي .

ثم في ٢٧ أبريل من العام ١٩٦٤م صدر الدستور الدائم الأول معززاً لما ورد في الدستور السابق فيما يتعلق بمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه ومؤكداً في ذات الوقت على تجسيد مبدأ الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في تكوين سلطات الدولة حيث نص في الفصل الرابع منه على إنشاء مجلس شورى يتم إختيار أعضائه من رجال اليمن وعقالتهم وعزز هذا المبدأ الدستور المؤقت الثاني الصادر في ٨ / ٥ / ١٩٦٥م والدستور المؤقت الثالث الصادر في ٢٥ / ١١ / ١٩٦٧م . ورغم وجود مثل هذه الأسس الدستورية وحرص أبناء الشعب وقيادة الثورة على تجسيدها ، وتحويلها إلى واقع عملي ، إلا أن الهجمة الشرسة التي تعرضت لها الثورة من قبل القوى الحاكمة التي حاولت إجهاض مسيرة الثورة والخيارات والتوجهات الديمقراطية الشورية لأبناء الشعب قد حالت خلال السنوات الماضية دون قيام مجلس الشورى المنصوص عليه في الدساتير السابقة .

ومع ذلك ظل هذا الخيار والتوجه الديمقراطي الشوري هدفاً رئيساً لأبناء الشعب اليمني . ولذلك فإنه ما أن دحر الشعب تلك الهجمة وأرسى دعائم الثورة والجمهورية حتى بدأ في إتخاذ الخطوات العملية الجادة على طريق بناء مؤسسات وسلطات الدولة على أسس ديمقراطية شورية . وحتى تنهياً الظروف والأوضاع المناسبة لقيام مجلس شورى منتخب أتفقت القوى الوطنية على قيام مجلس وطني مؤقت يعنى بوضع الأسس الدستورية والقانونية الكفيلة بإقامة المؤسسات الدستورية القائمة على الإنتخابات الحرة والمباشرة .

وبناءً عليه صدر القرار الدستوري رقم (٢) لسنة ١٩٦٨م بتعديل بعض مواد الدستور المؤقت وتشكيل المجلس الوطني المؤقت وتحديد مهامه وإختصاصاته .. وفيما يلي نبذة موجزة عن تكوين المجلس ومهامه وأجهزته وإنجازاته :-

* تكوين المجلس *

إستناداً إلى القرار الدستوري رقم (٢) الصادر في ٢٥/ سبتمبر ١٩٦٨م تم تشكيل المجلس الوطني المؤقت كأول مجلس برلماني في الجمهورية العربية اليمنية وذلك من (٤٥) عضواً تم إختيارهم عن طريق التعيين،

وبناءً عليه صدر بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٩م القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٦٩م بتشكيل المجلس

- الوطني المؤقت من الأخوة التالية أسماؤهم :-
- ١- أحمد علي المطـري
 - ٢- الرصاص بن حسين
 - ٣- أحمد سيف الشرجبي
 - ٤- أحمد عبد الجبار نعمان
 - ٥- أبراهيم الفاشق
 - ٦- أحمد المقرنـي
 - ٧- أحمد عثمان مطـير
 - ٨- أحمد سلامـه
 - ٩- حمود سرحـان
 - ١٠- حسن أبو راس
 - ١١- حسين الوتـاري
 - ١٢- حسن بن حسن أغا
 - ١٣- سلام الرازحـي
 - ١٤- صالح هادي دغسان
 - ١٥- صبار الجماعـي
 - ١٦- صادق منصـور
 - ١٧- عبدالله بن حسين الأحمر
 - ١٨- علي الطـيـري
 - ١٩- عبدالرحمن ذمـران
 - ٢٠- علي محمد الكبـير
 - ٢١- عبدالله حسن الدعيس
 - ٢٢- عبدالقادر بن عبدالله
 - ٢٣- عبدالكريم أحمد العنسي
 - ٢٤- علي عبدالله الكهالي
 - ٢٥- علي علي السمـان
 - ٢٦- عبدالكريم السكـري
 - ٢٧- عبده محمد المخلافي
 - ٢٨- عبدالله حسن العالم
 - ٢٩- عثمان عمـيره
 - ٣٠- علي لطف الثـور
 - ٣١- عبدالله حمود حمران
 - ٣٢- عبدالرحيم القاضـي
 - ٣٣- عبدالرحمن غالب السمن
 - ٣٤- علي مهدي شمسـان
 - ٣٥- علي ناصر طريـق
 - ٣٦- محمد الغشمـي
 - ٣٧- محمد أحمد الصـبري
 - ٣٨- محمد أحمد المحطوري
 - ٣٩- محمد يحي الحـداد
 - ٤٠- محمد الخادم الوجيـه
 - ٤١- عبدالوهاب العسـوه
 - ٤٢- محمد محمد العزيـري
 - ٤٣- نعمان بن قائد راجح
 - ٤٤- يحي القاضـي
 - ٤٥- يحي المتوكـل

وفي الثامن عشر من شهر مايو ١٩٧٠م صدر القرار الدستوري رقم (١) لسنة ١٩٧٠م بزيادة أعضاء المجلس الوطني إلى (٦٣) عضواً،

وبناءً عليه صدر القرار الجمهوري رقم (٦) لسنة ١٩٧٠م بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٠م بتعيين الأخوة

التالية أسماؤهم أعضاء في المجلس الوطني :-

- ١- ناجي بن علي الغادر
- ٢- عبدالوهاب محمد سنان
- ٣- محمد ناصر صبره
- ٤- زين هادي هيـج
- ٥- أبراهيم محمد الوزير
- ٦- يحي محمد مقـيت
- ٧- عبدالله علي جرعون
- ٨- محمد بن حـزام
- ٩- علي بن ناجي الشايف
- ١٠- محمد بدر الدين
- ١١- محمد محمد المطاع
- ١٢- محمد محمد شـرده

كما صدر القرار الجمهوري رقم (٧) لسنة ١٩٧٠م بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٠م بتعيين الأخوة التالية أسماؤهم

أعضاء في المجلس الوطني :-

- ١- عبدالله علي عبده
٢- سليمان عبدالله هارون
٣- احمد عبدربه العواضي
٤- هادي عيطــــان
٥- فيصل عبدالله مناع
٦- محمد بن حمود بشر

وبهذين القرارين أكتمل قوام المجلس الوطني المؤقت والمحدد بـ (٦٣) عضواً ،
المقاعد الشاغرة :-

بعد ذلك صدرت عدد من القرارات الجمهورية بتعيين عدد من الأعضاء الجدد في المجلس الوطني بدلاً عن عدد من الأعضاء السابقين وذلك على النحو التالي :-

العضو الجديد	العضو السابق	تاريخ التعيين
١- أحمد المجاهد	بدلاً عن عبدالكريم أحمد العنسي	١٦/٣/٦٩م
٢- عبدالله الحيمي	بدلاً عن علي مهدي شمســــان	١٦/٣/٦٩م
٣- أحمد عبدالواحد شجاع	بدلاً عن صادق منصــــور	٣/٨/٦٩م
٤- سعيد فرحــــان	بدلاً عن عبده محمد المخلافي	٣/٨/٦٩م
٥- محمد حسين الثريا	بدلاً عن عبدالرحيم القاضي	٣/٨/٦٩م
٦- عبدالصمد قطــــران	بدلاً عن عبدالوهاب العســــوه	٣/٨/٦٩م
٧- صالح الدحــــان	بدلاً عن عبدالله حسن العالم	٣/٨/٦٩م
٨- حسين السحولــــي	بدلاً عن عبدالله حمود حمران	١/١١/٦٩م
٩- محمد السياغــــي	بدلاً عن علي علي السمســــان	١/١١/٦٩م
١٠- أحمد علي راشــــد	بدلاً عن أحمد المجاهد	١٨/٤/٧٠م
١١- عبدالرحمن علي نعمان	بدلاً عن صالح الدحــــان	١٨/٤/٧٠م
١٢- محمد عبدالله الثور	بدلاً عن حسين الوتــــاري	٢٤/٤/٧٠م
١٣- محمد إسماعيل الأبــــي	بدلاً عن محمد يحي الحــــداد	١١/٦/٧٠م
١٤- محمد مصلح عبدالرب	بدلاً عن محمد أحمد الصــــبري	١٥/٨/٧٠م
١٥- راجح العراســــي	بدلاً عن عبدالرحمن زمــــران	١٥/٨/٧٠م

* مهام وإختصاصات المجلس *

إستناداً الى أحكام القرار الدستوري رقم (٢) لسنة ١٩٦٨م والقرار الدستوري رقم (١) لسنة ١٩٦٩م والقرار الدستوري رقم (٣) لسنة ١٩٦٩م ، والى أحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، فإن أبرز مهام وإختصاصات المجلس الوطني المؤقت تتمثل في الآتي :-

- ١- إقتراح القوانين وإقتراح تعديلها ،
- ٢- مناقشة وإقرار القوانين التي يقترحها رئيس المجلس الجمهوري أو مجلس الوزراء ،
- ٣- الموافقة على القرارات الجمهورية بالقوانين التي تصدر فيما بين أدوار إنعقاد المجلس ،
- ٤- وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ،
- ٥- الإعداد والتحضير لإنتخابات مجلس الشورى ،
- ٦- الإطلاع والموافقة على المعاهدات الدولية التي تبرمها الحكومة ،
- ٧- إختيار رئيس المجلس ونائبيه والأمين العام والمستشار القانوني للمجلس ،
- ٨- تأليف اللجان اللازمة لأعماله لمساعدته على أداء مهامه وإختصاصاته التشريعية والرقابية ،
- ٩- دراسة البرنامج (البيان السياسي) الذي تتقدم به الحكومة فور تشكيلها وإبداء ما يراه من ملاحظات حول البرنامج المشار إليه ،

- ١٠- منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها أو سحبها منها .
- ١١- توجيه الأسئلة والإستفسارات إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء حول أي من الأمور ذات الصلة بإختصاصاتهم .
- ١٢- طرح موضوع عام للمناقشة لإستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي حوله .
- ١٣- إبداء ملاحظاته للحكومة في أي مسألة من المسائل العامة .
- ١٤- طلب حضور الوزير المختص أو من ينوب عنه عند مناقشة أي عمل يتعلق بوزارته .
- ١٥- وضع اللائحة الداخلية المتضمنة نظام سير العمل في المجلس ولجانه وأصول ممارسته لمهامه وصلاحياته .
- ١٦- مراجعة وإعتماد الميزانية العامة والحسابات الختامية السنوية للدولة .
- ١٧- إختيار أعضاء المجلس الجمهوري والموافقة على إستقالة رئيس المجلس الجمهوري أو أحد أعضائه .
- ١٨- الموافقة أو الرفض لإستقالة المجلس الجمهوري وتكليف المجلسين الجمهوري والوزراء في حالة الموافقة على إستقالتهما بالإستمرار في أعمالهم إلى حين تشكيل المجلسين الجديدين .

* أجهزة المجلس *

أ- مكتب المجلس :-

إستناداً إلى القرارات الدستورية الصادرة بشأن المجلس الوطني ووفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس يتكون مكتب المجلس من رئيس المجلس ونائبيه والأمين العام والمستشار القانوني ، وبناءً عليه تشكل مكتب المجلس من الأخوة التالية أسماؤهم :-

- | | |
|---------------------------------------|--------------------------|
| ١- الأخ الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر | رئيساً للمجلس |
| ٢- الأخ القاضي/ أحمد المجاهد | نائباً أول لرئيس المجلس |
| ٣- الأخ الأستاذ/ علي لطف الثور | نائباً ثان لرئيس المجلس |
| ٤- الأخ القاضي/ إسماعيل الجرافي | أميناً عاماً للمجلس |
| ٥- الأخ الأستاذ/ إسماعيل الوزير | مستشاراً قانونياً للمجلس |

وفي تاريخ ٦/٨/١٩٦٩م قدم نائب رئيس المجلس الأخ القاضي/ أحمد المجاهد إستقالته إلى المجلس الذي قبلها ، وأختار خلفاً له الأخ القاضي/ عبدالقادر بن عبدالله .

ب- اللجان الدائمة للمجلس :-

إستناداً إلى نص المادة (١٥) من القرار الدستوري رقم (٢) لسنة ١٩٦٨م وإلى أحكام اللائحة الداخلية للمجلس ألف المجلس الوطني في أول دورة من دورات إنعقاده اللجان الدائمة التالية :-

لجنة الشريعة والقوانين والشئون الدستورية

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| ١- عبدالقادر عبدالله | ٢- محمد يحيى لحداد |
| ٣- علي السمان | ٤- أحمد سلامة |
| ٥- أحمد عثمان مطير | ٦- نعمان قائد بن راجح |
| ٧- عبده محمد المخلافي | ٨- علي الكهالي |

لجنة الشئون الخارجية

وشئون الوحدة اليمنية والإعلام

- | | |
|-----------------------|--------------------|
| ١- يحيى المتوكّل | ٢- عبدالله حميران |
| ٣- صادق منصور | ٤- علي ناصر طريق |
| ٥- عبدالرحيم القاضي | ٦- عثمان عميرة |
| ٧- عبدالله علي الحيمي | ٨- أحمد علي المطري |

لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والأشغال والمواصلات

- ١- علي لطف الثور
- ٢- صادق منصور
- ٣- أحمد سيف الشرجبي
- ٤- سلام الرازحي
- ٥- حسن بن حسن آغا
- ٦- عثمان عميره
- ٧- عبدالله حميران
- ٨- محمد الخادم الوجيه
- ٩- عبدالله حسن العالم
- ١٠- حسين الوتاري
- ١١- عبدالرحمن ذمران

لجنة الشؤون الحربية والداخلية والإدارة المحلية وشؤون القبائل

- ١- عبدالكريم السكري
- ٢- عبدالله حسن الدعيس
- ٣- علي ناصر طريق
- ٤- يحي محمد المتوكل
- ٥- سلام الرازحي
- ٦- أبراهيم الفاشق
- ٧- محمد الصبري
- ٨- علي محمد الكبير
- ٩- يحي محمد القاضي
- ١٠- علي الطيبري
- ١١- محمد محمد المقرني
- ١٢- أحمد علي المطري
- ١٣- الرصاص بن حسين
- ١٤- عبدالله علي الحيمي

لجنة الصحة والزراعة والأوقاف والتربية والتعليم والعدل

- ١- عبده محمد المخلافي
- ٢- حمود سرحان
- ٣- أحمد سيف الشرجبي
- ٤- محمد الغشمي
- ٥- صبار الجماعي
- ٦- محمد العزييري
- ٧- حسن بن حسن آغا
- ٨- أحمد سلامه
- ٩- عبدالقادر عبدالله
- ١٠- أحمد عثمان مطير
- ١١- محمد أحمد الصبري
- ١٢- أبراهيم الفاشق
- ١٣- عبدالله حسن العالم
- ١٤- أحمد عبدالجبار
- ١٥- حسن أبو راس

لجنة الإقتراحات والعرائض

- ١- أحمد المجاهد
- ٢- عبدالرحمن السمن
- ٣- حسن أبو راس
- ٤- صالح هادي دغسان
- ٥- علي الكهالسي
- ٦- نعمان قائد بن راجح

لجنة حسابات المجلس

- ١- محمد الخادم الوجيه
- ٢- محمد أحمد المحطوري

كما تم تشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء المجلس وذلك في الجلسة الثانية من الفترة الثالثة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٩م لإعداد مشروع الدستور الدائم مكونة من الأخوة :-

- ١- عبدالقادر بن عبدالله
- ٢- علي لطف الثور
- ٣- أحمد سلامه
- ٤- محمد السياغي
- ٥- علي الكهالسي
- ٦- إسماعيل الوزيري
- ٧- سلام الرازحي
- ٨- عبدالواحد الزندانسي
- ٩- سعيد الصباحي
- ١٠- أحمد عبدالواحد شجاع

* إنجازات المجلس *

قام المجلس الوطني خلال الفترة من ١٦/٣/٦٩ وحتى أبريل/١٩٧١م بأداء مهامه في إطار صلاحياته الدستورية والقانونية .. ورغم الظروف والأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها البلاد سياسياً وأمنياً وإقتصادياً وإجتماعياً . إلا أن المجلس استطاع أن ينجز الكثير من المهام التشريعية والرقابية والبرلمانية . وفي مقدمتها وضع مسودة الدستور الدائم وقانون الإنتخابات العامة وإختيار أعضاء المجلس الجمهوري ومنح الثقة للحكومة ..والإعداد والتحضير لإنتخابات مجلس الشورى . كما قام المجلس بدور وطني كبير على صعيد المصالحة الوطنية وترتيب الأوضاع الداخلية وتحسين وتعزيز علاقة بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة . بالإضافة إلى إتخاذه للعديد من القرارات والخطوات الإيجابية فيما يتعلق بموضوع الوحدة اليمنية .. كما ناقش المجلس وأقر العديد من القوانين وصادق على عدد من الإتفاقيات وناقش العديد من القضايا العامة المتعلقة بشئون الحكومة وشئون المواطنين ، وأتخذ بشأنها القرارات اللازمة وفيما يلي أبرز إنجازات المجلس التشريعية والرقابية وأنشطته البرلمانية :-

أ- القوانين :-

- ١- وضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية .
- ٢- قانون الإنتخابات رقم (١) لسنة ١٩٧١م .
- ٣- القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩م بإنشاء مصلحة الضرائب .
- ٤- القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٨م بشأن ضرائب إستهلاك المحروقات .
- ٥- القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٩م بشأن فرض ضريبة إيجار على مناجم الملح وفرض ضريبة إنتاج وتصدير الملح .
- ٦- القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩م بشأن فرض ضريبة على إستهلاك بعض السلع .
- ٧- القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣م بتقرير رسم الدمغة .
- ٨- قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩م بشأن إستبدال الضرائب المعمول بها في مرتبات الموظفين المدنيين بضريبة كسب العمل .
- ٩- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٩م بشأن تحديد مدة خدمة إلزامية في وزارة التربية والتعليم .
- ١٠- قانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٠م بإنشاء مصلحة للسياحة والإصطياف والإشتاء .
- ١١- قانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٠م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار .
- ١٢- قانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٠م بإنشاء المؤسسة العامة للإنشاء والتعمير .
- ١٣- قانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٠م بشأن تعديل قانون إدارة الصحة الدولية وإنشاء إدارة عامة للصحة الدولية .
- ١٤- قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٠م بشأن زيادة حصة الجمهورية في صندوق النقد الدولي وفقاً لما أقره محافظ الصندوق بموجب القرار رقم (٣٥-٣) المؤرخ ٩ فبراير ١٩٧٠م الخاص بزيادة حصص الأعضاء ، حسب المراجعة العامة الخامسة .
- ١٥- قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠م بشأن تنظيم شئون البعثات والمنح والإجازات الدراسية الخاصة بموظفي الدولة .

ب - الإتفاقيات :-

- ١- إتفاقية إنضمام الجمهورية العربية اليمنية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية والشركة المالية الدولية .
- ٢- الإتفاقية رقم (١٠٤) الخاصة بإلغاء الجزاءات الجنائية على إخلال العمال الوطنيين بعقد الإستخدام .
- ٣- الإتفاقية رقم (١١١) الخاصة بالفرقة العنصرية فيما يختص بالإستخدام والمهنة .
- ٤- إتفاقيتي التجارة والتعاون الإقتصادي والثقافي المعقودتين بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٩م بين حكومة اليمن وحكومة السودان .

ج - القضايا العامة :-

ناقش المجلس العديد من القضايا العامة المتعلقة بالشئون الأمنية والسياسية والإقتصادية والإدارية والإعلامية والوحدة اليمنية وأصدر توجيهاته وتوصياته للحكومة بشأن كل منها . كما وقف المجلس إلى جانب مؤسسات الدولة في التصدي للمؤامرات التي كانت تستهدف الثورة والجمهورية .

* النشاط البرلماني الخارجي *

على صعيد النشاط البرلماني قام المجلس بتشكيل عدد من الوفود البرلمانية التي شاركت في عدد من المؤتمرات الدولية والإقليمية وزيارة عدد من الدول الشقيقة والصديقة بهدف تطوير وتحسين علاقة الجمهورية بتلك الدول وإطلاعها على الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة على صعيد المصالحة الوطنية وترتيب الأوضاع الداخلية للبلاد .